ما وُصِف بالكراهة والقبح عند معربي القرآن الكريم

"دراسة نحوية"

د إبراهيم بن هادي محمد المباركي

الأستاذ المشارك بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة السعودية

lb٠٥٥٠٥٥@hotmail.com

المستخلص:

يتناول هذا البحث الكراهة والقبح عند معربي القرآن الكريم، والقبح في عرف النحاة نظير الكراهة عند الفقهاء.

ويجمع بين القبح والكراهة مخالفة المسموع من الاستعمالات اللغوية العربية، وما يقاس عليها، مما يعني استعمال النحويين للمصطلحين في الردود غير القطعية، ويقصد بها تلك الردود التي لا تجيز الاستعمال ولهذا ردوها، ولكنهم لم يجزموا بالرد فيها، فيقولون: (وهو قبيح وهو على قبحه جائز).

ويهدف هذا البحث إلى تجلية مصطلح القبح والكراهة، وإيضاح مدى تفاوت النحويين في الحكم بها، وبيان الآثار الحكمية والمصطلحية لها.

وهل الحكم بالمكروه والقبيح عند المعربين يستند إلى دليل أو مسوغ أم هو مجرد حكم ذوقي أُلقي على عواهنه يعبر عن ميول المعرب؟

ويقوم منهج البحث على الوصف والتحليل، ويشتمل على أربعة مباحث تسبقها مقدمة وتتلوها خاتمة.

الكلمات المفتاحية :

القبح – قبيح – الكراهة – المكروه – معربو القرآن الكريم.

Abstract:

This research addresses the concepts of dislike (karāha) and ugliness (qubh) according to the interpreters of the Qur'an. Ugliness, in the terminology of grammarians, is analogous to dislike as understood by jurists.

The connection between ugliness and dislike lies in their contradiction to the observed usage of Arabic linguistic structures and their derivatives. This implies that grammarians used these terms for cases of non-definitive rejection, referring to those cases where usage is not prohibited but deemed objectionable. They often state, "It is ugly, but permissible despite its ugliness."

The aim of this research is to clarify the terms "ugliness" and "dislike," explore the variance among grammarians in applying these judgments, and analyze their jurisprudential and terminological implications.

It also seeks to determine whether judgments of dislike and ugliness by interpreters are based on evidence or justification or if they are merely subjective judgments reflecting the interpreters' personal inclinations.

The research methodology relies on description and analysis and is divided into four sections, preceded by an introduction and followed by a conclusion.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أما بعد :

فإن للأحكام النحوية صلة وثيقة بالأحكام الفقهية، فقد تأثرت الأحكام النحوية (واجب، وجائز، وممتنع، وحسن، وقبيح) بالأحكام الفقهية التكليفية (واجب، ومباح، ومحرم، ومندوب، ومكروه) فبين الوجوب النحوي والمنع النحوي علاقة ضدية، وكذلك ما بين الحسن والقبح، والجواز هو الحكم الذي تطلبه سائر الأحكام، وهذه العلاقات مماثلة للعلاقات التي تربط بين الأحكام الفقهية فالوجوب الفقهي ضد التحريم، والندب ضد الكراهة، والإباحة مطلوبة بالكل[١]

يتناول هذا البحث الكراهة والقبح عند معربي القرآن الكريم، والقبح في عرف النحاة نظير الكراهة عند الفقهاء، فكما لا يصل المكروه إلى درجة الحكم بالحرام، فكذلك القبيح في النحو لا يعني الامتناع، فهو حكم يقع بين الجواز إذا توفرت له مسوغات الجواز ثم الحكم بالامتناع وإن كان أقل مرتبة من الامتناع

ويجمع بين القبح والكراهة مخالفة المسموع من الاستعمالات اللغوية العربية، وما يقاس عليها، مما يعني استعمال النحويين للمصطلحين في الردود غير القطعية، ويقصد بها تلك الردود التي لا تجيز الاستعمال؛ ولهذا ردوها، ولكنهم لم يجزموا بالرد فيها، فيقولون: (وهو قبيح وهو على قبحه جائز)[٢].

ويهدف هذا البحث إلى تجلية مصطلح القبح والكراهة، وإيضاح مدى تفاوت النحويين في الحكم بها، وبيان الآثار الحكمية والمصطلحية لها.

وهل الحكم بالمكروه والقبيح عند المعربين يستند إلى دليل أو مسوغ أم هو مجرد حكم ذوقي أُلقي على عواهنه يعبر عن ميول المعرب؟

ويقوم منهج البحث على الوصف والتحليل، ويشتمل على أربعة مباحث تسبقها مقدمة وتتلوها خاتمة.

المبحث الأول: التعريف بمصطلح القبح والكراهة والعلاقة بينهما، وفيه مطلبان: المطلب الأول: مفهوم الكراهة «المكروه». والمطلب الثاني: مصطلح القبح وعلاقته بمصطلح الكراهة.

المبحث الثاني: مسوغات الكراهة عند النحاة ومعربي القرآن، وفيه مطلبان: المطلب الأول:

(١) **ينظر: أثر الفقه وأصوله في الدرس النحوي : ص ٢.**
(٢) **المقتضب: ٢١٢/٣.**

مسوغات الكراهة عند النحاة. والمطلب الثاني: مسوغات الكراهة عند معربي القرآن.

المبحث الثالث: تفاوت الكراهة، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: الكراهة بسبب المذهب النحوي. والمطلب الثاني: الكراهة بسبب الشروط التي يلتزم بها المعرب. والمطلب الثالث: اللجوء للمكروه.

المبحث الرابع: أثر خصوصية القرآن الكريم والكراهة عند المعربين ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأثر الحكمي. والمطلب الثاني: الأثر المصطلحي.

***

المبحث الأول:
التعريف بمصطلح القبح والكراهة والعلاقة بينهما

المطلب الأول:
مفهوم الكراهة «المكروه»:

المكروه لغة: «الكره: الإباء والمشقَّة... والكُرْهُ: نقيض الحب»[١].

وأما اصطلاحًا: فقد استخدمه النحاة القدامى دون أن يخصوه بتعريف يَحُدُّه أو تفصيل يكشف عن أنواعه وأشكاله وأسبابه... ويبدو أن للمعنى اللغوي أثرًا واضحًا في المعنى الاصطلاحي، وهو ما كان الأخذ به على وجه المشقة والعنت... يقول الدكتور سعيد الزبيدي عن المكروه: «استعمله النحاة لبيان ضعف الكلام واجتنابه، وهو متأثر بما استعمله الفقهاء والمحدثون... ويقع عند النحاة مثله من عبارات «كرهوا» و«مستكره» و«استكراه» و«أكرهه» ويراد بها كلها أن تستبعد من الكلام، وإن نصوا أحيانًا على جوازها»[٢].

وسبق استخدام مصطلح الكراهة في علم أصول الفقه، وأقدم ظهور لهذا المصطلح نجده في الكتاب لسيبويه «ت١٨٠» فقد استخدمه في أكثر من موضع من كتابه، ومن ذلك: ما ذكره سيبويه عن الخليل «ت١٧٥» في مجيء «كيف» للدلالة على الشرط؛ إذ يقول: «وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع، فقال: هي مستكرهة، ليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها على أي حال تكن أكن»[٣].

---

(١) لسان العرب «كره» ٦/ ١١٨.
(٢) القياس في النحو العربي: ص١٥٥.
(٣) الكتاب: ٣/ ٦٠.

ومصطلح الكراهة عند النحاة حكم نحوي معلل، فالكراهة قد تكون بسبب الصوت أو اللفظ أو التركيب إن كان به ثقل أو لبس أو غير ذلك، والحكم ثابت، لأنه مستنبط من كلام العرب، أمَّا التعليل للكراهة فشيء ظني، فالعلة في اصطلاح النحويين: هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم [١].

والمكروه مرتبة تقع على خط الجواز إذا توفرت له مسوغات الجواز، ثم الحكم بالامتناع، إلَّا أنه أقل رتبة من الامتناع، ويُخضِع النحاة المكروه لمعيارين:

الأول: السماع المطرد، والقياس الذي يُبنى الحكم فيه.

والثاني: الذوق الفصيح الذي يتمتعون به.

وقد تُطلق الكراهة على ما لم يرد في كلام العرب وإنما ورد غيره، فَيُعَلَّل بأنهم تجنبوه؛ لأنهم يكرهون أن ينطقوا به، وقد يُقتصر على ذكر التعليل دون ذكر مصطلح الكراهة، ومن ذلك قولهم: (فرارا) و (تجنبا)، وسنجد هذه الألفاظ في ثنايا هذا البحث.

أمثلة على الكراهة النحوية

يُعَبِّر النحاة عن الكراهة إما بصيغة الاسم: مثل:

«كراهة» قال سيبويه: «ولا يجوز ذلك في التي تعمل في الأفعال فتنصب، كراهة أن تُشبه بما يعمل في الأسماء»[٢].

«كراهية» قال سيبويه: «فإنما هي «أن» ضُمَّت إليها «ما» وهي ما التوكيد، ولزمت كراهية أو يجحفوا بها لتكون عوضًا من ذهاب الفعل»[٣].

«مستكره» قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع. فقال: هي: مستكرهة...»[٤].

ومن صيغة الفعل:

«كرهوا» قال سيبويه: «فكرهوا أن يقربوا باب لبس...»[٥]. وقال ابن السراج: «واعلم: أنه

(١) ينظر: العلة النحوية نشأتها وتطورها: ص٩٠.
(٢) الكتاب: ٣/ ١١١.
(٣) المصدر السابق: ١/ ٢٩٣.
(٤) المصدر السابق: ٣/ ٦٠.
(٥) المصدر السابق: ١/ ٤٨.

قبيح أن يلي «أن» المخففة الفعل إذا حذفت الهاء وأنت تريدها، كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مثقل قبيح أن تقول: «قد عرفت أن يقوم زيد» حتى تفصل بين أن والفعل بشيء يكون عوضًا من الاسم...»[١].

المطلب الثاني:
مصطلح القبح وعلاقته بمصطلح الكراهة

القبح ضد الحسن، يكون في الصورة والفعل، قَبُحَ قُبْحًا وقُبوحًا وقَباحة وقبوحة، وهو قبيح[٢] «وزعم ناس أن المعنى في قَبَّحَه: نَحَّاه وأبْعَدَه، ومنه قوله تعالى: {وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُم مِّنَ الْمَقْبُوحِينَ} [٣]»[٤].

ويقولون: «هذا أمرٌ قبيح: مُسْتقبحٌ، وأحسنت وأقبح أخوك: جاء بفعل قبيح»[٥].

وفي المعجم الوسيط: «(القبح) ضد الحسن وهو ما نفر منه الذوق السوي، وما كره الشرع اقترافه وما أَبَاه العُرْف العام»[٦].

أما تعريف القبح اصطلاحًا في كتب التعريفات والاصطلاحات: فقد عرفه بعضهم: «القبيح هو ما يكون متعلق الذم في العاجل، والعقاب في الآجل»[٧] وقد قصروه على الجانب الشرعي. الشرعي. وعرّفه بعضهم بأنه «يطلق على ثلاثة أشياء: أولها: ما كان منافرًا للطبع الحُرِّ، والثاني: ما كان صفة نقصان، والثالث: على شيء متعلق بالذم»[٨] وهذا التعريف عام على كل كل العلوم والفنون.

ولم أقف على تعريف للقبح في كتب النحاة ولا في كتب إعراب القرآن – فيما تيسر لي الاطلاع عليه – مع أن هذا المصطلح قد استُعْمِل كثيرًا عند النحاة القدامى، ومن ذلك ما ذكره سيبويه عند تقسيمه للكلام بين الاستقامة والإحالة؛ حيث قال: «وأمَّا المستقيم القبيح: فأن تضع

(١) الأصول في النحو: ١/ ٢٣٩.
(٢) المحكم والمحيط الأعظم: (قبح) ٢/ ٢٢.
(٣) سورة القصص: ٤٢.
(٤) معجم مقاييس اللغة: (قبح) ٧٥٩.
(٥) أساس البلاغة: (قبح) ٢/ ٢٢٣.
(٦) المعجم الوسيط: (قبح) ٢/ ٧١٠.
(٧) التعريفات: ١٦٩.
(٨) كشاف اصطلاحات العلوم والفنون: ١/ ٦٦٦.

اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيتُ، وكي زيد يأتيك، وأشباه هذا»[١] ويفهم من نص سيبويه ما يلي:

١- أن القبح في المثالين مَرَدُّه إلى مخالفة النظام اللغوي في ترتيب مكونات التراكيب «فجاءت الصورة المنطوقة وقد اختل بها شرط الورود النحوي، بحيث صار «قد + اسم» و«كي + اسم» وهذا تركيب غير مسموح به في نظام العربية، ولكنه لا يؤدي إلى خلل معنوي في صحة العلاقات بين أجزاء الجملة [٢].

٢- جانبي المعنى مفهوم بالرغم من مخالفة النظام اللغوي لتركيب المفردات.

٣- هذا القبح الذي تحدث عنه سيبويه هو قبح افتراضي يرد في تراكيب افترضها النحاة ولم ينطق بها العرب ولم ترد في استعمالاتهم، وحكم عليها النحاة بالقبح لأنها تنبو عن الذوق العربي الفصيح.

وأما القبح الحقيقي فهو الذي يرد في استعمالات وردت عن العرب فهو ليس مفترضًا، بل نُطِق به. ومن أمثلة ذلك، مسألة الفصل بين «أن» والفعل، قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قول الفرزدق[٣]:

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهَارًا ولم تغضب لقتلِ ابن خَازِمِ

فقال: لأنه قبيح أن تفصل بين «أَنْ» والفعل، كما قَبُحَ أن تَفْصل بين «كي» والفعل، فلما قَبُح ذلك ولم يَجُزْ، حُمل على «إِنْ»؛ لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال»[٤] يفهم من نص سيبويه أن القبح هنا ليس محصورًا على التركيب بل يتجاوز ذلك إلى أقيسة النحاة والغالب في استعمالات العرب، فقد كسرت همزة «أن» مفتوحة الهمزة لقبح التركيب؛ لأنها مفصولة عن فعلها بالاسم.

ومما سبق يمكن أن أوجد أوجهًا تدل على مشابهة مصطلح الكراهة مع مصطلح القبح ومنها:

١- كلهما يقع بين الحكم بالجواز إذا توفرت لهما مسوغات الإجازة ثم الحكم بالامتناع، إلا أنهما أقل رتبة من الامتناع.

---

(١) **الكتاب: ١/ ٢٦.**
(٢) **ينظر : النحو والدلالة: ٦٩، ٧٠.**
(٣) **البيت من الطويل، ينظر ديوان الفرزدق: ٢/ ٢٣٩.**
(٤) **الكتاب: ٣/ ١٦١.**

٢- كلاهما يشتركان في مخالفة المسموع من الاستعمالات اللغوية العربية، وما يقاس عليها.

٣- كلاهما قد يدخلان في حيز الافتراض فكما أن الكراهة قد تطلق على ما لم يرد في كلامهم – وإنما ورد غيره فتجنبوه ؛ لأنهم يكرهون أن ينطقوا به – فكذلك القبح قد يكون افتراضيًّا.

٤- علة الكراهة هي علة القبح نفسها فهي «استكراه وقبح لأمر من الأمور في العبارة أو في الكلمة فيفرون منها إلى ما يحسن ويستحب»[١] وقد أكد كثير من الباحثين أن علة الكراهة والقبح شيء واحد، ويلجأ إليها النحوي فرارًا إلى الحسن من التراكيب[٢].

٥- مما يدل على مشابهة المصطلحين تعاقب اللفظين عند النحاة في نفس الموضع، ومن ذلك: قول سيبويه: «ألا ترى أن جوابه جزم فلهذا اختير النصب وكرهوا تقديم الاسم؛ لأنها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء، وجوابها كجوابه، وقد يصير معنى حديثها إليه وهي غير واجبة كالجزاء فقبح تقديم الاسم لهذا»[٣].

ومن ذلك: قول ابن السراج: «واعلم: أنه قبيح أن يلي «أن» المخففة الفعل إذا حذفت الهاء وأنت تريدها، كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مثقل قبيح أن تقول: «قد عرفت أن يقوم زيد» حتى تفصل بين أن والفعل بشيء يكون عوضًا من الاسم...»[٤].

---

(١) دراسات في كتاب سيبويه: ٢٠٣.
(٢) ينظر: العلة الصرفية وموقعها من الدرس اللغوي الحديث «رسالة دكتوراه» عبد الكريم محمود القيسي، كلية الآداب، جامعة بغداد ٢٠٠٠م: ص٧٦.
(٣) الكتاب: ١/ ٩٩.
(٤) الأصول في النحو: ١/ ٢٣٩.

المبحث الثاني:
مسوغات الكراهة والقبح عند النحاة ومعربي القرآن

المطلب الأول
مسوغات الكراهة عند النحاة

استخدم النحاة مصطلح الكراهة في كثير من المواضع التي يفرون منها إلى ما يحسن ويستحب من الكلام حتى وإن كان هذا الكلام واقعًا على ما يمليه الأصل المفترض للغة فينشئون واقعًا لغويًّا جديدًا مخالفًا لهذا الأصل[١]، وقد وردت في كتب النحاة أنواعًا كثيرة ومنها: كراهة توالي الأمثال، كراهة كثرة التغييرات، كراهة ترك الأصل، كراهة الالتباس، كراهة الجمع بين زيادتين، كراهة الإجحاف، كراهة الفصل بين متلازمين، كراهة اجتماع حذفين، ويمكن إيرادها على نوعين:

النوع الأول: كراهة معنوية: ومن أبرزها ما يلي:

١- تكرار الدلالة: كاجتماع علامتين لمدلول واحد، ومنه:

- كراهة اجتماع علامتين لمدلول واحد:

كره العرب أن يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد، ولم يكرهوا ذلك في الأسماء والأفعال؛ لأن ذلك نقيض ما وضعت عليه من الاختصار[٢] ومنه:

- كراهة اجتماع مؤكدَيْن، فقد كره العرب الجمع بين لام الابتداء و«إنَّ»، فمكان «إنَّ» في الكلام الابتداء لأنه موضع لا يخلص للاسم دون الفعل[٣]، واختصت إنَّ من بين أخواتها بدخول لام الابتداء وهي لام مفتوحة فائدتها توكيد مضمون الجملة[٤] وتسمى اللام المقوية لمدلول الجملة الخبرية المجردة[٥] فحسنت لام الابتداء مع إنَّ؛ لاتفاقهما في المعنى فكلاهما يؤكد معنى الجملة[٦]، وحق هذه اللام أن تكون في الابتداء لأن لها الصدر[٧] إلا أنهم كرهوا

(١) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه: ص٢٠٣.
(٢) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٩٦.
(٣) ينظر: المقتضب: ٢/ ٣٤٦.
(٤) ينظر: الجنى الداني: ص١٢٤.
(٥) ينظر: جواهر الأدب: ص٨٨.
(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٦.
(٧) ينظر: المقتصد: ١/ ٤٥٤.

أن يجمعوا بين حرفي توكيد فزحلقوا اللام إلى الخبر لتوكيده كما أكدت إنَّ المبتدأ[١] لئلا يجمعوا بين توكيدين لأنهما جميعًا للتوكيد[٢].

– كراهة اجتماع حرفي عطف، ومن ذلك في الجملة الابتدائية إذا عطفت على حال[٣] نحو: «جاء زيدٌ ماشيًا، أو هو راكب» لا يجوز «أو وهو راكب» قال تعالى: {فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ}[٤].

٢– اضطراب الدلالة: يكره العرب تنافي الغرض داخل التركيب، ومن ذلك:

– يكره الجمع بين النعت والحذف في التركيب الوصفي؛ لتناقض غرضيهما، فيكره حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، لأن الغرض من الحذف الإيجاز، والغرض من الوصف الإسهاب والإطناب، ومع ذلك أجازوه في حالتين:

١– أمن اللبس، كما في النعت الخاص الذي يخص نوعًا من الأنواع، كالعاقل الذي لا يكون إلا في الناس والكاتب.

٢– حالة الضرورة الشعرية[٥].

– حذف حرف النداء مع المندوب والمضمر والمستغاث واسم الجنس واسم الإشارة.

حذف حرف النداء مع هذه الأصناف يؤدي لاضطراب الدلالة؛ لأن الندبة تقتضي الإطالة ومَدَّ الصوت فحذف حرف النداء فيها منافٍ للغرض، وهكذا الاستغاثة فإن الباعث عليها هو شدة الحاجة إلى الغوث والنصرة فتقتضي مد الصوت ورفعه؛ حرصًا على الإبلاغ وحرف النداء مُعين على ذلك، وأما المضمر فلا يحذف منه حرف النداء؛ لأنه لو حذف فاتت الدلالة على النداء؛ لأن الدال عليه هو حرف النداء وتضمن المنادى معنى الخطاب، فلو حذف الحرف من المنادى المضمر بقي الخطاب، وهو فيه غير صالح للدلالة على النداء؛ لأن دَلالته على الخطاب وضعيَّة لا تفارقه بحال[٦].

---

(١) ينظر: شرح الأشموني: ١/ ٣٩٦.
(٢) ينظر:اللامات للهروي: ص٧٨، وقد رفض المرادي أن تكون «إنَّ» لتوكيد المبتدأ واللام لتوكيد الخبر، ينظر: الجنى الداني: ص١٣٠.
(٣) ينظر: تمهيد القواعد: ٥/ ٢٣٣١.
(٤) سورة الأعراف: ٤.
(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ٤٦٣.
(٦) ينظر: شرح ابن الناظم: ١/ ٤٠١، وشرح المكودي: ٢/ ٢٣٦.

٣- اللبس: يرد النحاة أي تركيب يؤدي إلى اللبس ويعللون لذلك بـ«خوف اللبس» أو «كراهة الالتباس»، ومن ذلك: الحذف، فالحذف لا يكون إلا حيث يتعيّن المحذوف خوف اللبس، وشرط انتفاء اللبس من جملة الشروط المجوِّزة للحذف، ومن ذلك حذف الضمير في قولنا: رغبت فيما رغبت فيه على معنى القبول، ورغبت فيما رغبت عنه على معنى الإعراض. وحذف الضمير يؤدي إلى الالتباس؛ لأنه يجعل في الكلام إجمال وهو خلاف المطلوب فوجب اجتنابه[١].

النوع الثاني: كراهة لفظية: ومن أبرزها ما يلي:

١- الثقل: ومنه كراهة توالي الأمثال: ومن أمثلة ذلك:

- كراهة اجتماع نون التوكيد ونون النسوة:

ذكر النحاة أن الفعل المضارع المتصل بنون النسوة إذا أريد تأكيده بالنون الثقيلة وجب دخول ألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة؛ وذلك بسبب كراهة توالي الأمثال ودخول الألف لأجل التخفيف[٢].

قال ابن يعيش: «فأما فعل جماعة المؤنث، فإذا دخلت عليه نون التوكيد المشدّدة فإنك تقول: «اضربنانِّ» و«هل تضربنانِّ؟» والأصل: هل تضربنَ؟ فالنون لجماعة المؤنث، ثم دخلت النون الشديدة، فصار: هل تضربنَنِّ؟ باجتماع ثلاث نونات، وهم يستثقلون اجتماع النونات... ولم يمكن حذف إحداهن، فأدخلوا ألفًا فاصلة بين النونات ليزول في اللفظ اجتماعهن...»[٣].

٢- الإجحاف: والإجحاف لغة: الذهاب بالشيء، ويندرج تحته الإخلال به والإضرار به، يقول ابن سيدة: «وأخل بالشيء: أجحف»[٤] ويقال: «أجحف به: إذا أضرَّ به»[٥].

ولم أقف على تعريف اصطلاحي له، ويقصد به النحاة: تكرار الحذف والتغيير فيما لم يكثر استعماله، أما ما كثر استعماله فهم يتساهلون فيه ولا يسمونه إجحافًا، يقول ابن جني:

---

(١) **المقاصد الشافية: ١/ ٥٤٧.**
(٢) **ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٢٦، وتمهيد القواعد: ٨/ ٣٩٤٠.**
(٣) **ينظر: شرح المفصل: ٥/ ١٦٥ بتصرف يسير.**
(٤) **المحكم والمحيط الأعظم: ٤/ ٥١٥.**
(٥) **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٢/ ١٠٠٢.**

«إذا كثر استعمال الحرف حسن فيه ما لم يحسن في غيره من التغيير والحذف»[١].

وهذا موافق للمعنى اللغوي؛ فالإجحاف الذهاب بالشيء والإخلال والإضرار به، فتكرار الحذف والتغيير إخلال ببنية الكلمة وإجحاف بها.

يقول السيوطي: «ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا إعلالان من جهة واحدة»[٢].

فالعرب يكرهون توالي حذفين كما يكرهون توالي إعلالين، ويعدون ذلك إجحافًا، وليس معنى كراهتهم لتوالي إعلالين أو حذفين أنه لم يأت في كلامهم، بل جاء على كرههم له.

ومن نماذج كراهة الإجحاف:

أ- كراهة توالي حذفين: ومنه: قلة مجيء كلمات على حرف واحد في اللغة العربية، يقول سيبويه:

«واعلم أن ما جاء في الكلام على حرف قليل، ولم يشذ علينا منه شيء إلا ما لا بال له إن كان شذ؛ وذلك لأنه عندهم إجحاف أن يذهب من أقل الكلام عددًا حرفان»[٣].

- ومنه: عدم جواز حذف الحروف النائبة عن الأفعال: لا يجوز اختصار المختصر عند النحاة[٤]؛ لذلك لا يجوز حذف الحروف؛ لأنها إنما جيء بها للاختصار، ومعنى ذلك أنك إذا قلت: ما قام زيد، فقد أغنت «ما» عن «أنفي» وهي جملة فعل وفاعل، وإذا قلت: «قام القوم إلا زيدًا» فقد نابت «إلا» عن «أستثني» وهي فعل وفاعل... فإذا كانت هذه الحروف نوائب عمَّا هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز بعد ذا أن تتخرق عليها، فتنهكها وتجحف بها [٥] وعلى الرغم من كراهة حذف الحروف فقد جاء حذفها في كلام العرب في بعض المواضع، يقول ابن يعيش: «حذف الحروف مما يأباه القياس، لأن الحروف إنما جيء بها اختصارًا ونائبة عن الأفعال... فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر، وهو إجحاف، إلَّا أنَّه قد ورد»[٦].

ب- كراهة الخروج من الباب: وذلك بإحداث أكثر من تغيير في بنية الكلمة يؤدي إلى تغيير

(١) سر صناعة الإعراب: ١/ ٣١٦.
(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/ ٨٢.
(٣) الكتاب: ٤/ ٢١٨.
(٤) المصدر السابق: ٤/ ٣٠.
(٥) ينظر : الخصائص: ٢/ ٢٧٦.
(٦) شرح المفصل: ١/ ٣٦٢.

خصائصها:

– ومنه: الأصل في الأمر أن يكون بصيغة المضارع وتدخل عليه اللام، وتلزمه لإفادة معنى الأمر؛ إذ الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني إلَّا أنهم في أمر المخاطب حذفوا اللام وحرف المضارعة تخفيفًا لكثرة الاستعمال، وما عدا المخاطب من الأفعال المأمور بها تلزمها اللام، أما فعل ما لم يُسمّ فاعله إذا أمرت به، لزمته اللام وإن كان مخاطبًا حاضرًا، نحو: «لتعن بحاجتي» لأن هذا الفعل قد لحقه التغيير بحذف فاعله وتغيير بنيته، فلم تحذف منه اللام أيضًا وحرف المضارعة لئلا يكون إجحافًا بها[١].

المطلب الثاني:
مسوغات الكراهة والقبح عند معربي القرآن:

وأقصد بها كراهة بعض الأعاريب ، وليس التراكيب ؛ فالقرآن هو النص المعجز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ومن أهم مسوغات الكراهة عند معربي القرآن مايلي:

١– الكراهة بسبب مخالفة السماع:

القرآن الكريم أقوى السماعات وأعلاها، ومما ورد عند المعربين من رد بعض الأوجه الإعرابية بسبب مخالفة السماع ما يلي:

– مسألة حذف الضمير من الصلة والصفة والخبر – في قوله تعالى: {أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ}[٢] قال السمين: «قرأ ابن وثاب الأعرج وأبو رجاء وأبو عبد الرحمن «أفحكمُ» برفع الميم، وفيها وجهان، أظهرهما: وهو المشهور عند المعربين أنه مبتدأ، و«يبغون» خبره، وعائد المبتدأ محذوف، تقديره «يبغونه» حملًا للخبر على الصلة»[٣]. وقال ابن عطية: «وهو قبيح – يعني حذف العائد من الخبر – وإنما يحذف الضمير كثيرًا من الصلة، ويحذف أقل من ذلك من الصفة، وحذفه من الخبر قبيح... لأنه يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه»[٤].

قال السمين: «والوجه الثاني... أن يكون «يبغون» صفة لموصوف محذوف، وذلك

---

(١) تنظر المسألة في: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٢٩١ «بتصرف يسير» وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٩٥.
(٢) سورة المائدة: ٥٠.
(٣) الدر المصون: ٢/ ٥٤٠.
(٤) المحرر الوجيز: ٢/ ٢٠٣.

المحذوف هو الخبر... وحذف العائد هنا أكثر لأنه كما تقدم يكثر حذفه من الصلة ودونه من الصفة ودونه من الخبر»[١].

– نداء المضاف لكاف الخطاب – في قوله تعالى: {قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ}[٢] أعرب الكسائي «سبحانك» بالنصب على النداء، والتقدير: يا سبحانك[٣]. وردَّه أبو حيان «لأن السماع لا يؤيده، قال: «وزعم الكسائي أنه منادى مضاف، ويبطله أنه لا يحفظ دخول حرف النداء عليه، ولو كان منادى لجاز دخول حرف النداء عليه»[٤]، وزاد السمين بأن الجمهور يأباه، قال: «وأباه الجمهور من النحاة»[٥].

٢– الكراهة بسبب مخالفة القواعد النحوية، ومن ذلك:

– الفصل بين المتلازمين، والفصل عند معربي القرآن ليس كله سواء، بل درجات متفاوتة، فالفصل بما ليس أجنبي أولى من الفصل بأجنبي، والفصل بين البدل والمبدل منه أسهل من الفصل بين الصفة وموصوفها، ومن ذلك قوله تعالى: {قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ}[٦] فقد ذكر معربو القرآن في «فاطر» وجهين[٧]: أحدهما – وهو قول الزمخشري والحوفي وابن عطية – صفة للجلالة المجرورة بـ«غير»، ولا يضر الفصل بين الصفة والموصوف بهذه الجملة الفعلية ومفعولها؛ لأنها ليست بأجنبية؛ إذ هي عاملة في عامل الموصوف[٨].

والثاني: وهو قول أبي البقاء – أنه بدل من اسم الله، وكأنَّه فرَّ من الفصل بين الصفة وموصوفها [٩] فإن قيل: هذا لازم له في البدل فإنه فصل بين التابع ومتبوعه أيضًا. فيقال: إن الفصل بين البدل والمبدل منه أسهل؛ لأن البدل على نية تكرار العامل فهو أقرب إلى الفصل. فالملاحظ هنا أن أبا البقاء بسبب كراهة الفصل بين الصفة وموصوفها فر منها إلى ما هو

(١) الدر المصون: ٢/ ٥٤٠.
(٢) سورة البقرة: ٣٢.
(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٤/١،والمحرر الوجيز: ١٢١/١، والبحر المحيط: ٢٣٧/١، والدرالمصون: ٢٦٥/١.
(٤) البحر المحيط: ٢٣٧/١، وينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٠٦/٣.
(٥) الدرالمصون: ٢٦٥/١.
(٦) سورة الأنعام: ١٤.
(٧) ينظر الدر المصون: ٣/ ٢٠.
(٨) الكشاف: ٢/ ٣٢٩، الدر المصون: ٣/ ٢١، المحرر الوجيز: ٢/ ٢٧٣.
(٩) التبيان: ١/ ٤٨٤.

أخف.

ورغم ذلك نجد السمين يرجح وجهًا ثالثًا يخلو من الفصل الذي كرهه أبو البقاء.. وهو أن «فاطر» اسم فاعل، والمعنى ليس على المضي حتى تكون إضافته غير محضة فيلزم وصف المعرفة بالنكرة؛ لأنه في نية الانفصال من الإضافة... وقد اعتمد السمين هنا على قاعدة توجيهية ذكرها أبو حيان وهي «متى أمكن حمل الكلام على ظاهرة من غير فصل كان أحسن»[١] وذلك عند توجيه {وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ} من قوله تعالى: {فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ۗ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰ أَن يَنفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ}[٢].

– طول الفصل بين العامل والمعمول: يكره معربو القرآن الكريم التخريجات التي تؤدي إلى طول الفصل بين العامل والمعمول، ووصفوا طول الفصل في القرآن بالقبح الذي ينبغي أن ينزه عنه كتاب الله لمنافاته فصاحة وبلاغة القرآن، ومن ذلك: في قوله: { وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا ۚ أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ. وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ. وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ}[٣] قرأ الجمهور «وقالوا» بالواو عطفًا لهذه الجملة الخبرية على ما قبلها... وقيل: هي معطوفة على قوله: {وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا} فيكون قد عطف على الصلة مع الفصل بهذه الجمل الكثيرة، وردّ السمين وابن عادل[٤] ذلك، قال السمين: «وهذا ينبغي أن ينزه القرآن عن مثله».

وفي قوله تعالى: {مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ}[٥] أجاز الزمخشري وأبو السعود أن ينتصب يوم بـ«نفخ» من قوله تعالى: {{وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمُ الْوَعِيدِ}[٦] قال الزمخشري: «ويجوز أن ينتصب بـ«نفخ»، كأنه قيل: ونفخ في الصور يوم نقول، وعلى هذا يشار بذلك إلى «يوم نقول»[٧]، ولم يرتض أبو حيان هذا الوجه بسبب اشتماله على كراهة طول الفصل، قال أبو حيان: «وهذا بعيد جدًّا، قد

(١) **البحر المحيط: ٧/ ١٠٦.**
(٢) **القصص: ٩.**
(٣) **البقرة: ١١٤ – ١١٦.**
(٤) **الدر المصون: ١/ ٣٥١ – اللباب: ٢/ ٥٩.**
(٥) **ق: ٢٩، ٣٠.**
(٦) **ق: ٢٠، ينظر الكشاف: ٤/ ٣٨٨، وإرشاد العقل السليم: ٨/ ١٣٢.**
(٧) **الكشاف: ٤/ ٣٨٨.**

فصل على هذا القول بين العامل والمعمول بجمل كثيرة، فلا يناسب هذا القول فصاحة القرآن وبلاغته»[١].

– ومن ذلك مسألة إعمال المصدر المؤكِّد: في قوله تعالى: {كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ}[٢] ذكر المعربون في إعراب «حقًّا» ثلاثة أوجه[٣]: الأول: أن يكون نعتًا لمصدر محذوف... والثاني: أن يكون حالًا من المصدر المُعَرَّفِ المحذوف، إما مصدر «كتب» أو «أوصى»... والثالث: أن ينتصب على أنه مؤكد لمضمون الجملة قبله، فيكون عامله محذوفًا، أي: حق ذلك حقًّا، وهو قول الزمخشري وابن عطية وأبي البقاء[٤].

ولم يرتض أبو حيان هذا الوجه ، قال: «وهذا تأباه القواعد النحوية، لأن ظاهر قوله: «على المتقين» أن يتعلق بـ«حقًّا» أو يكون في موضع الصفة له، وكلا التقديرين لا يجوز، أمَّا الأول؛ فلأن المصدر المؤكِّد لا يعملُ، وأمَّا الثاني فلأن الوصف يخرجه عن التأكيد، وهذا لا يلزمهم فإنهم والحالة هذه لا يقولون إنَّ «على المتقين» متعلق به»[٥].

٣– الكراهة بسبب مخالفة الإجماع:

– ومن ذلك مسألة وصف النكرة بالمعرفة، في قوله تعالى: {فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ}[٦] ذكر معربو القرآن في رفع «الأوليان» عدة أوجه منها: أنه نعت لـ«آخران»؛ لأنه وإن كان نكرة فقد وُصِف فقارب المعرفة، وقد نسب هذا القول أبو علي الفارسي للأخفش[٧]، وأجازه الهمذاني دون أن ينسبه[٨]، وقد كره أبو حيان والسفاقسي هذا الوجه؛ بأن فيه خرقًا لما كاد أن يجمع عليه النحاة من أن النكرة لا توصف بالمعرفة ولا العكس[٩].

---

(١) **البحر المحيط: ٩/ ٥٣٨.**
(٢) **سورة البقرة: ١٨٠.**
(٣) **البحر المحيط: ٢/ ١٦٤، والدر المصون: ٢/ ٢٦٢.**
(٤) **ينظر: الكشاف: ١/ ٢٢٤، والمحرر الوجيز: ١/ ٣٢٦، والتبيان: ١/ ١٤٦.**
(٥) **البحر المحيط: ٢/ ١٦٤.**
(٦) **سورة المائدة: ١٠٧.**
(٧) **الحجة: ٣/ ٢٦٧.**
(٨) **الفريد: ٢/ ١٠١.**
(٩) **المجيد: ١/ ٨٦٦، والبحر المحيط: ٤/ ٣٩٨.**

وفي قوله تعالى: {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ}[١] ذكر معربو القرآن في جر «غير» وجهين: الأول: أن تكون نعتًا لـ«الذين»[٢] وقد ورد الإشكال على على هذا الوجه، وهو أن «غير» نكرة لا تتعرف بالإضافة، و«الذين» معرفة، وأجابوا على ذلك بجوابين: أحدهما: أن «غير» إنما يكون نكرة إذا لم يقع بين ضدين، فأمَّا إذا وقع بين ضدين فقد انحصرت الغيرية فيتعرف بالإضافة... والثاني: أن الموصول أشبه النكرات في الإبهام الذي فيه، فعومل معاملة النكرات.

وقد كره أبو حيان والسفاقسي هذا الوجه؛ لأن فيه هدمًا لما أجمعوا عليه من أن المعرفة لا تنعت إلَّا بالمعرفة[٣].

– ومن ذلك: في قوله تعالى: {يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ}[٤] ذهب الزمخشري إلى أن التقدير: يريد الله أن يبين لكم، فزيدت اللام مؤكدة لإرادة التبيين، كما زيدت في لا أبا لك لتأكيد إضافة الأب، والمعنى: يريد الله أن يبين لكم ما خفي عنكم من مصالحكم وأفاضل أعمالكم[٥].

ولم يرتض أبو حيان هذا الوجه؛ لخروجه عن إجماع آراء البصريين والكوفيين، قال: «وهو خارج عن أقوال البصريين والكوفيين. وأما كونه خارجًا عن أقوال البصريين؛ فلأنه جعل اللام مؤكدة مقوية لتعدي يريد، والمفعول متأخّر، وأضمر أن بعد هذه اللام. وأما كونه خارجًا من قول الكوفيين فإنهم يجعلون النصب باللام، لا بأن، وهو جعل النصب بأن مضمرة بعد اللام»[٦].

٤– الكراهة بسبب مخالفة رسم المصحف:

يتجنب معربو القرآن مخالفة رسم المصحف، ومن ذلك:

في قوله تعالى: {يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ (١٧) بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن

---

(١) **الفاتحة: ٧.**
(٢) **معاني القرآن للفراء: ١/ ٧، معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٦٦، إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٧٥ البيان البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٤٠، الفريد: ١/ ١٧٥، البحر المحيط: ١/ ٥٠، المجيد: أ/ ٣٩، الدر المصون: ١/ ٨٣.**
(٣) **البحر المحيط: ١/ ٥٠، المجيد: أ/ ٣٩.**
(٤) **النساء: ٢٦.**
(٥) **الكشاف: ٢/ ٦٠.**
(٦) **البحر المحيط: ٣/ ٦٠٠.**

مَّعِينٍ (١٨) لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ (١٩) وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ (٢٠) وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ (٢١) وَحُورٌ عِينٌ}[١] استشكل العلماء إعراب «وحور عين»؛ إذ ظاهر اللفظ أنه مجرور عطفًا على ما سبق، وهذا مشكل من جهة المعنى؛ لأن الحور العين ليس مما يطاف به كالأكواب والأباريق[٢]. وقد أكثر المعربون من التأويل لحل هذا الإشكال[٣]. وقد تأولها الزجاج على أن «يطوف عليهم ولدان مخلدون» بمعنى ينعمون بهذه الأشياء... وكذلك ينعمون بحور عين... قال: [وهو الشاهد] وقد قُرئت: «وحورًا عينًا» بالنصب على الحمل على المعنى، لأن المعنى: يعطون هذه الأشياء، ويعطون حورًا عينًا؛ إلا أن هذه القراءة تخالف المصحف الذي هو الإمام، وأهل العلم يكرهون أن يقرأ بما يخالف الإمام[٤]. فالملاحظ هنا أن المعربين كرهوا ما يخالف الرسم وإن كان إعرابه أيسر، وتمسكوا بالوجه الذي لا يخالف الرسم وإن كان مشكلًا، وتأولوا إعرابه.

– ومن ذلك في قوله تعالى: {ويل لكل همزة لمزة}[٥] قال الزجاج: «ويل» مرفوع بالابتداء، والخبر «لكل همزة» ولو كان في غير القرآن جاز النصب، ولا يجوز في القرآن لمخالفة المصحف. فمن قال: «ويلًا للكافرين»، فالمعنى: جعل الله له ويلًا، ومن قال: «ويلٌ» فهو أجود في العربية؛ لأنه قد ثبت له الويل[٦].

***

(١) سورة الواقعة: ١٧ – ٢٠.
(٢) معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٢٢، ١٢٣، معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ١١١.
(٣) المصدرين السابقين، والكشاف: ٦/ ٧٣، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٧١٢، والبيان: ٢/ ٤١٥.
(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ١١١.
(٥) سورة الهمزة: ١.
(٦) معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٣٦١.

المبحث الثالث:
تفاوت الكراهة

تتفاوت الكراهة عند معربي القرآن الكريم؛ فالإعراب الذي يراه معرب مكروهًا أو قبيحًا قد لا يراه آخر كذلك، ويمكن إيضاح ذلك فيما يلي:

المطلب الأول:
الكراهة بسبب المذهب النحوي:

تتفاوت الكراهة بسبب المذهب النحوي، ومن ذلك:

– مسألة حذف الموصول وبقاء صلته: في قوله تعالى: {وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا}[١] قال الطبري: «قد اختلف أهل العربية في السبب الذي من أجله لم يُذكر مفعول «رأيت» الأول، فقال بعض نحويي البصرة: إنما فعل ذلك لأنه يريد رؤية لا تتعدى، كما تقول: ظننت في الدار، أخبر بمكان ظنه، فأخبر بمكان رؤيته، وقال بعض نحويي الكوفة[٢]: إنما فعل ذلك لأن معناه: وإذا رأيت ما ثم رأيت نعيمًا، قال: وصلح إضمار ما كما قيل: {لقد تقطع بينكم}[٣]، يريد: ما بينكم»[٤].

وتعقب الفراءَ الزجاجُ ثم الزمخشري[٥] بأنه لا يجوز إسقاط الموصول وترك الصلة. وهو ما ذهب إليه القرطبي وأبو حيان والشوكاني والرازي[٦].

ومن ذلك قوله تعالى { وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به } [٧] تقدير الآية عند سيبويه: وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به، وتقدير الكوفيين: وإن من أهل الكتاب إلا من ليؤمنن به. [٨]

---

(١) **الإنسان: ٢٠.**
(٢) **الفراء ، معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢١٨.**
(٣) **الأنعام: ٩٤.**
(٤) **جامع البيان: ٢٤/ ١١١.**
(٥) **معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٢٦١. الكشاف: ٢/ ٣٧٤.**
(٦) **الجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ٣٣٧، ١٩/ ١٤٤، والبحر المحيط: ١٠/ ٣٦٧، وفتح القدير: ٧/ ٨٠، ومفاتيح الغيب: ١٦/ ٢٣٤.**
(٧) **النساء : ١٥٩.**
(٨) **ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره : ١٥٢٣/٢ والجامع لأحكام القرآن: ٦/ ٦/ ١١.**

ورد القرطبي والألوسي[١] تقدير الكوفيين، قال القرطبي: «وفيه قبح؛ لأن فيه حذف الموصول، والصلة بعض الموصول، فكأنه حذف بعض الاسم» وقال الألوسي: «أهل الكوفة يقدرون موصولًا بعد إلا، وأهل البصرة يمنعون حذف الموصول وإبقاء صلته».

– مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار:

اختلف النحاة في هذه المسألة، فذهب سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وأبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وابن معط، وابن يعيش، وابن الحاجب، والرضي إلى المنع[٢]. وعُزِي ذلك للبصريين[٣]. وتبعهم من معربي القرآن الكريم: الزجاج، والطبري، ومكي القيسي، والزمخشري، وأبو البركات الأنباري[٤].

وذهب الكوفيون[٥]، وابن هشام، وابن عقيل، وابن مالك إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، نحو: مررت بك وزيد[٦]، وإن صرح بعضهم بأن الأحسن إعادة إعادة الجار معه[٧]. ووافقهم من معربي القرآن الكريم الفراء على قبح، والرازي، وأبو حيان، والسمين، والألوسي، والقرطبي[٨].

واحتج أصحاب هذا الرأي بالسماع والقياس، فأمّا السماع فقد ورد في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والنثر، قال تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ}[٩] وقال رسول الله ﷺ: «إنما مثلكم واليهودِ والنصارى كرجل استعمل عمالًا...»[١٠].

---

(١) **الجامع لأحكام القرآن: ٦/ ١١، وروح المعاني: ٦/ ١٢.**
(٢) **الكتاب: ١/ ٢٤٨، المقتضب: ٤/ ١٥٢، الأصول في النحو: ٢/ ٧٩، شرح أبيات سيبويه: ٢/ ٢٠٧، الحجة: ٣/ ١٢١، اللمع في العربية: ١٥٧، شرح ألفية ابن معط: ٢/ ٧٩٦، شرح المفصل: ٣/ ٧٧، شرح كافية ابن الحاجب: ١/ ٤١.**
(٣) **الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٧٢ «مسألة ٦٥».**
(٤) **معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٦، جامع البيان: ٤/ ١٥١، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٩٥، الكشاف: ١/ ٤٢٤، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٧٢، والبيان: ١/ ١٥٣.**
(٥) **الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٧٢.**
(٦) **أوضح المسالك: ٣/ ٣٩٦، المساعد: ٢/ ٤٧٠، شرح التسهيل: ١/ ١٧٧.**
(٧) **شرح التسهيل: ٣/ ٣٧٥.**
(٨) **معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٩٠، ٣/ ٢٥٢، مفاتيح الغيب: ٩/ ١٦٤، البحر المحيط: ٢/ ٣٨٦، ٣/ ٤٩٧، الدر المصون: ١/ ٤٩٨، ٥٣٠، روح المعاني: ٣/ ٤٠٣، الجامع لأحكام القرآن: ٥/ ٣.**
(٩) **البقرة: ٢١٧.**
(١٠) **صحيح البخاري: كتاب الإجارة – باب الإجارة إلى صلاة العصر. واليهود روي بالرفع والجر**

ومن الشعر قول الشاعر[1]:

فاليومَ قَرّبتَ تَهْجُونا وتَشْتِمنا فاذهبْ فمَا بِك والأيامِ من عَجَبِ

والشاهد: «والأيام» خفض بالعطف على الكاف في بك.

وأما القياس فمن وجهين: الأول: أنه كما جاز أن يبدل منه ويؤكد بغير إعادة المجرور، كذلك يعطف عليه بدونه[2]. والثاني: أنه لما كان الضمير المجرور فضلة كالمضمر المنصوب، جاز العطف عليه من غير إعادة العامل، كما يعطف على الضمير المنصوب[3].

***

المطلب الثاني:
الكراهة بسبب الشروط التي يلتزم بها المعرب:

قد تتفاوت الكراهة بسبب الشروط التي يلتزم بها المعرب، فقد نجد المعرب في مسألة يلتزم ببعض الشروط غير الملتزم بها عند معرب آخر.

ومن ذلك مسألة عطف الجمل: في قوله تعالى: {لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَلَبِئْسَ الْمَصِيرُ}[4] ذكر أبو حيان أن هناك من ذهب إلى أنه لا يصح يصح أن يكون {مأواهم النار} متصلًا بقوله: {لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَلَبِئْسَ الْمَصِيرُ }، وقدَّر بل هم مقهورون، ومأواهم النار، وذلك ليخلص من العطف من حيث إن «لا تحسبن» إنشائية، «ومأواهم النار» خبرية.

قال أبو حيان: «قال الزمخشري: عطف على «لا تحسبن» كأنه قيل: الذين كفروا لا يفوتون الله «ومأواهم النار» والمراد بهم المقسمون جهد أيمانهم. انتهى. واستبعد العطف من حيث إن «لا تحسبن» نهي و«مأواهم النار» جملة خبرية فلم يناسب عنده أن يعطف الجملة الخبرية على جملة النهي؛ لتباينهما وهذا مذهب قوم، ولمّا أحسّ الزمخشري بهذا قال: كأنه قيل: الذين كفروا لا يفوتون الله، فتأول جملة النهي بجملة خبرية حتى تقع المناسبة، والصحيح أن ذلك لا يشترط بل يجوز عطف الجمل على اختلافها بعضًا على بعض وإن لم تتحد في

---

(1) **البيت بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٢٨٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٦٤.**
(2) **البحر المحيط: ٢/ ١٤٨.**
(3) **شرح ألفية ابن معط: ٢/ ٧٩٧.**
(4) **النور: ٥٧.**

النوعية، وهذا مذهب سيبويه»[١]. وقال أبو حيان في موضع آخر:«ولا يشترط التناسب في عطف الجمل»[٢] وقال: «ولا يشترط التناسب في عطف الجمل، بل قد يعطف جملة الإنشاء على جملة الخبر والعكس خلافًا لمن يدعي التناسب»[٣]. فالزمخشري فرّ من عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية وتأول جملة النهي بجملة خبرية كي يتحد النوع، وهذا مذهب بعض المعربين مع إن سيبويه يجيز ذلك بدون قيد أو شرط؛ مما يدل أن المكروه قد يخضع للشروط التي يضعها المعرب ويعتد بها بينما قد لا يعتد بها معرب آخر...

***

المطلب الثالث:
اللجوء للمكروه

قد يقتضي الأمر لجوء المعرب إلى ما جعله مكروها لحل إشكالية المعنى أو لحل إشكالية الصناعة النحوية، ومن ذلك: مسألة التقديم والتأخير في القرآن الكريم:

استخدم معربو القرآن الكريم مصطلح التقديم والتأخير ومصطلح القلب بالمعنى نفسه، فكثيرًا ما نجد أبا حيان والسمين والسفاقسي وابن عادل يقولون: القلب يختص بالضرورة، أو التقديم والتأخير يختص بالضرورة، والمعنى واحد[٤]. وفي القول بالتقديم والتأخير اتجاهات ثلاثة، قال الخطيب القزويني: «وردَّه مطلقًا قوم وقَبِله مطلقًا قوم ومنهم السكاكي، والحق أنه إذا تضمن اعتبارًا لطيفًا وإلا رُدَّ»[٥].

وهذه الاتجاهات نجدها عند معربي القرآن الكريم.

الاتجاه الأول «وهو ما يهمنا هنا»: يرى أن التقديم والتأخير من أقبح الضرائر، وأنه يجب أن ينزه عنه كتاب الله سبحانه وتعالى، وعلى رأس هذا الاتجاه نجد أبا حيان. يقول أبو حيان: «لا تقديم ولا تأخير في القرآن؛ لأن التقديم والتأخير عندنا من باب الضرورات، وتنزه كتاب الله تعالى عنه»[٦]، و«ينبغي أن ينزه القرآن عنه؛ لأن الصحيح أن القلب لا يكون إلا في الشعر،

---

(١) **البحر المحيط: ٨/ ٦٧، وينظر قول الزمخشري في الكشاف: ٣/ ٢٥٢.**
(٢) **البحر المحيط: ١/ ١٨٠.**
(٣) **المصدر السابق: ١/ ٣٤٢.**
(٤) **البحر المحيط: ٧/ ٣١٢، الدر المصون: ٦/ ٦٧، اللباب: ٧/ ٨٥، وتنظر مسألة التقديم والتأخير في: ظاهرة القلب المكاني في العربية: ١٥، والارتشاف: ٣/ ٣١٢، ٣١٨.**
(٥) **الإيضاح العضدي: ٧٧.**
(٦) **البحر المحيط: ٢/ ٣٤٤، وقد عقد أبو حيان بابًا في كتاب الارتشاف للضرورة، وذكر من أنواعها**

وإن جاء في كلام فهو من القلة بحيث لا يقاس عليه»[١]. ومنهم النحاس يقول: «لا يجوز أن يحمل كتاب الله على القلب والاضطرارات البعيدة»[٢].

وفي قوله تعالى: {وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ}[٣] اختار أبو حيان أن تكون «ثم» بمعنى الواو، وأن من زعم أنها لا تكون بمعنى الواو، تكلف تخريجها على التقديم والتأخير، وهذا ينبغي أن ينزه عنه كتاب الله عز وجل[٤].

وفي موضع آخر علّق أبو حيان على الزمخشري منكرًا له «وكثيرًا ما ذكر هذا الرجل التقديم والتأخير في القرآن، والعجب منه أنه يجعله من علم البيان والبديع، وهذا لا يجوز عندنا إلا في ضرورة الشعر، وهو من أقبح الضرائر، فينبغي أن ينزه القرآن عنه»[٥].

ومع كراهة أبي حيان للقول بالتقديم والتأخير في القرآن إلا أنه يلجأ إليه لحل إشكال المعنى، ومن ذلك: في قوله تعالى: {فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ}[٦].

قال أبو حيّان: «قال ابن عباس وقتادة ومجاهد والسدي وابن قتيبة: في الكلام تقديم وتأخير، والمعنى: فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا، إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة، ويكون {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا} جملة اعتراض فيها تشديد للكلام وتقوية لانتفاء الإعجاب... ومع أن التقديم والتأخير يخصه أصحابنا بالضرورة»[٧]. فأبو حيّان يعد الاعتراض من قبيل التقديم والتأخير، ورغم تشدده في هذه المسألة إلا أنه لم يسعه سوى قبوله لحل إشكالية المعنى.

ووجه إشكال المعنى أن واقع الحال أن الكفار والمنافقين ينعمون ويمتعون بأموالهم وأولادهم في الدنيا، فلا يتفق ذلك مع ظاهر قوله: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا} ولهذا احتاج إلى التقديم

التقديم والتأخير: ٣/ ٣١٢، ٣١٨.
(١) البحر المحيط: ٥/ ٢٣٢.
(٢) إعراب القرآن: ٥/ ٢٤٥.
(٣) البقرة: ١٩٨ – ١٩٩.
(٤) البحر المحيط: ٢/ ٢٠٩.
(٥) البحر المحيط: ٤/ ١٦٧.
(٦) التوبة: ٥٥.
(٧) البحر المحيط: ٥/ ٤٣٦.

والتأخير»[١].

ونجد أبا حيان يلجأ إلى المكروه لحل إشكال الصناعة النحوية:

ومن ذلك: مسألة اعتراض الشرط على الشرط، في قوله تعالى: {وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ}[٢]. قال أبو حيان: «والشرط الثاني اعتقب الشرط الأول، وجوابه أيضًا ما دلَّ عليه قوله: {ولا ينفعكم نصحي}، تقديره: إن كان الله يريد أن يغويكم فلا ينفعكم نصحي، وصار الشرط الثاني شرطًا في الأول، وصار المتقدم متأخرًا والمتأخر متقدمًا، وكأن التركيب: إن أردتُ أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم، فلا ينفعكم نصحي، وهو من حيث المعنى كالشرط إذا كان بالفاء، نحو: إن كان الله يريد أن يغويكم. فإن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي»[٣]. وسبقه العكبري[٤]، وتابعه السمين[٥] السمين[٥] وهو نفسه ما ذهب إليه أبو حيان والسمين في قوله تعالى: {وَقَالَ مُوسَىٰ يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ}[٦] من أن التقدير: إن كنتم مسلمين إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا[٧].

ومن ذلك: الحمل على التقديم والتأخير هروبًا من الحمل على وجه يوجب الإضمار قبل الذكر. في قوله تعالى: {وإذ ابتلى إبراهيم ربه}، وقوله: { لا ينفع نفسا إيمانها}[٨] قال صاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج: «هذا من التقديم والتأخير، فالمفعول مقدم على الفاعل، ووجب تقديمه هنا؛ لأن تأخيره يوجب إضمارًا قبل الذكر»[٩] وقد ورد التقديم مقيسًا واجبًا في بعض مسائل النحو منها إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود إلى شيء من الخبر، نحو: «في الدار صاحبها» ومنه قوله تعالى: {أم على قلوب أقفالها}[١٠]، وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأنه لو

(١) **جامع البيان: ١٠/ ١٠٧.**
(٢) **هود: ٣٤.**
(٣) **البحر المحيط: ٦/ ١٤٥.**
(٤) **التبيان: ٢/ ٦٩٦.**
(٥) **الدر المصون: ٦/ ٣٢٠.**
(٦) **يونس: ٨٤.**
(٧) **ينظر: البحر المحيط: ٦/ ٩٤، الدر المصون: ٦/ ٢٥٨.**
(٨) **الأنعام: ١٥٨.**
(٩) **إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢/ ٦٧٦.**
(١٠) **محمد: ٢٤.**

تأخر لاستلزم عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وذلك ضعيف قبيح منكر»[١].

وقد يكون اللجوء إلى المكروه هو الوجه المتعين عند معرب القرآن الكريم فلا يسعه إلا قبوله.

ومن ذلك مسألة طول الفصل بين العامل والمعمول، وقد تحدثت عن هذه المسألة في مسوغات الكراهة وذكرت أن المعربين يكرهون طول الفصل بين العامل والمعمول، ومن ذلك:

في قوله تعالى: {حور عين}[٢] قرأ أبو جعفر[٣] وحمزة والكسائي[٤] {حورٍ عينٍ} بالجر، وخرّج الزمخشري الجر بأنه جاء عطفًا على {في جنات النعيم}[٥]، وانتقد أبو حيان بقوله: «وهذا فيه بعد وتفكيك كلام مرتبط بعض ببعض وهو فهم أعجمي»[٦] وتابعه السفاقسي[٧]، وسبب كراهة أبي حيان لهذا الوجه؛ لأنه يقتضي الفصل بين المتعاطفين بخمس وثلاثين كلمة تقريبًا، وجعل عدة آيات جملًا معترضة.

ومع هذه الكراهة وهذه العلل التي ذُكرت في قضية طول الفصل إلَّا أن بعض المواضع تقتضي اللجوء للمكروه كوجه متعين وحيد.

ومن ذلك تخريج الزمخشري لقراءة اليزيدي[٨] {ورسولا} في قوله تعالى: {ورسولا إلى بني إسرائيل}[٩] فقد خرجها الزمخشري على العطف على قوله: {بكلمة} في آية سابقة، على تقدير: إن الله يبشرك بكلمة منه... وبرسولٍ[١٠]. ووافق أبو حيان الزمخشري على هذا الوجه ولم يذكر غيره[١١]، وقال السمين: «وفيه بعد لكثرة الفصل بين المتعاطفين، ولكن لا يظهر لهذه القراءة الشاذة غير هذا التخريج»[١٢] ولعل اللجوء إلى المكروه كوجه متعين خاص ببعض القراءات

(١) ينظر: التصريح: ١/ ١٧٥، مرجع الضمير في القرآن الكريم: ٣٩.
(٢) الواقعة: ٢٢.
(٣) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٨٣.
(٤) السبعة في القراءات: ٦٢٢.
(٥) الكشاف: ٦/ ٧٣.
(٦) البحر المحيط: ٨/ ٢٠٦.
(٧) المجيد: ٢/ ٢٨١.
(٨) مختصر في شواذ القرآن: ٢٠.
(٩) سورة آل عمران: ٤٥.
(١٠) الكشاف: ١/ ٤٣١.
(١١) البحر المحيط: ٢/ ٤٦٥.
(١٢) الدر المصون: ٣/ ١٨٩.

الشاذة، فالموائمة بين الصناعة والقراءات ليس بالأمر السهل، فقد بذل المعربون جهدهم في ذلك، ولا نعجب حين نرى عالمًا جليلًا بلغ الغاية في إعراب القرآن، وهو السمين، يحاول أن يخرِّج إحدى القراءات الشاذة ثم يقول: ولا يخفى ما فيه من التكلف، ولكن لا يظهر لهذه القراءة الشاذة غير هذا التخريج، مما يعني أن خروج معربي القرآن عن الصناعة في مثل هذه المواضع لم يصدر – غالبًا – عن جهل أو غفلة.

***

المبحث الرابع:
أثر خصوصية القرآن الكريم والكراهة عند المعربين

المطلب الأول:
الأثر الحكمي

ذكرت فيما سبق أن من آثار الكراهة تجنب الأعاريب المخالفة للسماع وكذلك الأعاريب المخالفة للقاعدة النحوية، كما ذكرت أيضًا محاولة المعربين الموائمة بين الإعراب المكروه ومخالفة الصناعة؛ لحل إشكالية الصناعة، والموائمة بين الإعراب المكروه ومخالفة المعنى المقصود لحل إشكالية المعنى.

وهناك أوجه نحويّة تهيّب معربو القرآن القول بها، وحاولوا تجنبها ما أمكن؛ لما للقرآن الكريم من خصوصية عما عداه من المسموعات، ومن هذه الأوجه:

أ– «الجر على الجوار»: قال الزجاج: «الخفض على الجوار لا يكون في كلمات الله»[١] وقال النحاس: «هذا القول غلط عظيم، لأن الجوار لا يجوز أن يكون في الكلام أن يقاس عليه»[٢].

ب– «القول بالقلب لغير ضرورة» قال أبو حيان: «ينبغي أن ينزَّه القرآن عن القلب لأن الصحيح أن القلب لا يكون إلا في الشعر، وإن جاء في الكلام فهو من القلة بحيث لا يقاس عليه»[٣] وتابعه السمين[٤] والسفاقسي[٥].

ج– «حذف حرف الجر وإبقاء عمله» عد النحاة حذف حرف الجر وإبقاء الاسم مجرورًا

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٥٣.
(٢) إعراب القرآن: ٢/ ٩.
(٣) البحر المحيط: ١/ ٤٨٢.
(٤) الدر المصون: ٢/ ٢٣١.
(٥) المجيد: ١/ ٨١.

شاذٌّ لا يقاس عليه[١]، ولذلك تجنبه المعربون واعتبروه مما ينزه عنه القرآن، ومن ذلك في قوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ}[٢] ذهب العكبري إلى أن «والمسجد» متعلق بفعل محذوف دل عليه الصد، تقديره: ويصدون عن المسجد الحرام [٣].

د- «النصب على إسقاط حرف الجر» القاعدة عند النحاة أن النصب على حذف حرف الجر في غير أَنْ وأَنَّ شاذ غير مقيس، وإنما ورد سماعًا في أفعال محددة تتعدى لمفعولين، أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر، فيجوز في هذه الأفعال بعينها حذف حرف الجر وأن تتعدى بنفسها فتنصب المفعول[٤].

وأما ما عدا هذه الأفعال المسموعة فقد عده النحاة شاذًّا أو ضرورة، وقد تجنبها كذلك معربو القرآن، وقد ردّ السمين وجهًا ورد فيه الإعراب مخالفًا للقاعدة بقوله: «إن حرف الجر لا يطرد حذفه بل هو مخصوص بالضرورة»[٥] وذلك عند حديثه عن إعراب «صراطك» من قوله قوله تعالى: {قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ}[٦]، فقد أعرب الزجاج «صراطك» منصوبًا على حذف حرف الجر المقدر «على» أي: على صراطك[٧].

المطلب الثاني

الأثر المصطلحي

ظهر أثر الكراهة في توجيهات بعض المعربين ومصطلحاتهم، ومن ذلك:

أ- كراهة استخدام مصطلح «زائد».

يقول ابن هشام: «وينبغي أن يجتنب المعرب أن يقول في حرف من كتاب الله تعالى إنه زائد؛ لأنه يسبق للأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له أصلًا، وكلامه سبحانه منزه عن

(١) ينظر: شرح الكافية: ٢/ ٣٣٣، والتسهيل: ٨٣، وارتشاف الضرب: ٣/ ٥٣، وأوضح المسالك: ٩٦.
(٢) البقرة: ٢١٧.
(٣) التبيان: ١/ ١٧٥.
(٤) تنظر المسألة في شرح الكافية: ٢/ ٢٧٣، وشرح ابن يعيش: ٨/ ٨ وارتشاف الضرب: ٣/ ٥٢ وتنظر الأفعال المحددة في ارتشاف الضرب: ٣/ ٥٢، والدر المصون: ٥/٤٧٤ ٤٤٧٤.
(٥) الدر المصون: ٥/ ٢٦٧.
(٦) الأعراف: ١٦.
(٧) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٢٤.

ذلك»[١].

وقال ابن القيم: ليس في القرآن حرف زائد... وكل لفظة لها فائدة متجددة زائدة عن أصل التركيب»[٢] وهذه الكراهة عند بعض المعربين خاصة بالقرآن الكريم تنزيهًا له، واستخدموا عوضًا عنها مصطلح «الصلة» وبعضهم يستخدم مصطلح «المؤكِّد»[٣].

ب- كراهة استخدام مصطلح «المفعول به» مع لفظ الجلالة. واستخدموا عوضًا عنه مصطلح «المنصوب على التعظيم»[٤].

ج- كراهة استخدام مصطلح «لام الأمر ولا الناهية» مع لفظ الجلالة. واستخدموا عوضًا عنه مصطلح «لام الدعاء ولا الدعائية»[٥].

د- كراهة استخدام مصطلح «المبني للمجهول» واستخدموا عوضًا عنه مصطلح «المبني لما لم يسم فاعله» وذلك كراهة أن يطلق مصطلح المبني للمجهول على الله تعالى[٦].

***

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٥٧٥.
(٢) بدائع الفوائد: ٢/ ١٥٠.
(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٥٧٥.
(٤) الدر المصون: ٣/ ٧٣.
(٥) الكشاف: ٤/ ٥٢٧، والبحر المحيط: ٦/ ١٠٠.
(٦) البحر المحيط: ١/ ٥١.

الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث يمكن إجمال أهم النقاط:

- القبح والكراهة يقعان بين الحكم بالجواز إذا توفرت لهما مسوغات الإجازة ثم الحكم بالامتناع، إلا أنهما أقل رتبة من الامتناع، وكلاهما يشتركان في مخالفة المسموع من الاستعمالات اللغوية العربية، وما يقاس عليها ، وكلاهما قد يدخلان في حيز الافتراض فكما أن الكراهة قد تطلق على ما لم يرد في كلامهم وإنما ورد غيره فتجنبوه لأنهم يكرهون أن ينطقوا به فكذلك القبح قد يكون افتراضيًّا.

- علة الكراهة هي علة القبح نفسها.

- مما يدل على مشابهة المصطلحين تعاقب اللفظين عند النحاة في نفس الموضع.

- من اهم مسوغات الكراهة والقبح عند معربي القرآن مخالفة السماع أو الإجماع أو مخالفة رسم المصحف.

- من مسوغات الكراهة عند النحاة ما هو عائد للمعنى ومن أبرزها: تكرار الدلالة، أو اضطرابها، واللبس. ومنها ما هو عائد للفظ، ومنه: الثقل، والإجحاف.

- قد تتفاوت الكراهة عند معربي القرآن الكريم فما يراه معرب مكروهًا أو قبيحًا قد لا يراه آخر كذلك، ومن أهم أسباب التفاوت: المذهب النحوي، أو الشروط التي يلتزم بها المعرب.

- قد يقتضي الأمر لجوء المعرب إلى المكروه لحل إشكالية المعنى أو لحل إشكالية الصناعة النحوية، وقد يكون اللجوء إلى المكروه هو الوجه المتعين عند معرب القرآن الكريم فلا يسعه إلا قبوله، وهذا خاص ببعض القراءات الشاذة، ولم يكن هذا التعيين عن جهل أو غفلة.

- وهناك أوجه نحويّة تهيّب معربو القرآن القول بها، وحاولوا تجنبها ما أمكن؛ لما للقرآن الكريم من خصوصية عما عداه من المسموعات، ومن هذه الأوجه: «الجر على الجوار» و«القول بالقلب لغير ضرورة» و«حذف حرف الجر وإبقاء عمله» و«النصب على إسقاط حرف الجر» وذلك إذا خالف القاعدة التي وضعها النحاة.

- من أهم الآثار المصطلحية للكراهة: كراهة استخدام مصطلح «زائد» ومصطلح «المفعول به» مع لفظ الجلالة. ومصطلح «لام الأمر ولا الناهية» مع لفظ الجلالة، كذلك مصطلح «المبني للمجهول».

المصادر والمراجع

(المصادر المطبوعة)

القرآن الكريم

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لابن حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: الأولى، ١٤١٨
٢. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، (تفسير أبي السعود)، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لا ط.
٣. أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، ت محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩
٤. الأشباه والنظائر، للسيوطي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣، بيروت.
٥. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السهل بن السراج، ت: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣
٦. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق ودراسة : إبراهيم الإبياري، دار الكتب العلمية، ط٢ ١٤٠٢ هـ
٧. إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ
٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، ط ١ ١٤٢٤هـ.
٩. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٢٥
١٠. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت
١١. بدائع الفوائد، لمحمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية، ت: هشام عبد العزيز عطا، عادل

العدوي، أشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١ ١٤١٦
١٢. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، ت: طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ هـ
١٣. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، ت: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٤. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ت: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، ط: الأولى.
١٥. التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣ هـ.
١٦. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق : د. علي فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ
١٧. جامع البيان في تأويل آي القرآن، محمد بن جرير، أبو جعفر الطبري، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ
١٨. الجامع الصحيح،المسمى صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل .، تقديم إبراهيم الإبياري، دار الكاتب العربي، بيروت، ط ١.
١٩. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) أبو عبدالله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي، ت أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤ هـ
٢٠. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، ت: طه محسن،مؤسسة دار الكتب، ١٩٧٦ م
٢١. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين الإربلي، ت: حامد نيل، مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤ هـ
٢٢. الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسيّ، ت: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت ط ٢، ١٤١٣ هـ
٢٣. الخصائص، لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة

٢٤. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، ت: د أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
٢٥. دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة البحيثي، وكالة المطبوعات، لا ط.
٢٦. ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦ م.
٢٧. السبعة في القراءات، لابن مجاهد البغدادي، ت: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط ٢، ١٤٠٠هـ.
٢٨. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ
٢٩. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لأبي عبدالله بدر الدين بن مالك، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
٣٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط: العشرون ١٤٠٠هـ
٣١. شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن أبو محمد السيرافي، ت : د محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكيات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٤ هـ
٣٢. شرح الأشموني: ١/ ٣٩٦.
٣٣. شرح التسهيل، عبد الله بن مالك الأندلسي، ت: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، هجر، القاهرة، ط١، ١٤٠٥
٣٤. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، لا ط، لا ت.
٣٥. شرح الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، قدم له ووضع حواشيه: د إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨.
٣٦. شرح المفصل، لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
٣٧. شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، للإمام أبي زيد عبدالرحمن المكودي، ت : د عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥ هـ

٣٨. شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، ت: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١ (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)
٣٩. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني، ت: د حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ.
٤٠. العلة الصرفية وموقعها من الدرس اللغوي الحديث «رسالة دكتوراه» عبد الكريم محمود القيسي، كلية الآداب، جامعة بغداد ٢٠٠٠م: ص٧٦.
٤١. العلة النحوية نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠١ هـ
٤٢. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني، دار ابن كثير،، دمشق، ط١، ١٤١٤ هـ
٤٣. الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه : محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٧ هـ.
٤٤. القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، د سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، الأردن، عمان، ط ١، ١٩٩٧ م
٤٥. الكتاب / لسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
٤٦. كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، محمد بن علي ابن القاضي محمد التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة : د رفيق العجم، تحقيق : د علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦ م.
٤٧. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ
٤٨. اللامات، لأبي الحسن علي بن الحسن بن محمد الهروي، ت: يحي علوان البلداوي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٤٠٠ هـ

٤٩. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي، ت الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ
٥٠. لسان العرب، لابن منظور دار صادر – بيروت، ط: الثالثة – ١٤١٤ هـ
٥١. اللمع في العربية: ١٥٧، شرح ألفية ابن معط: ٢/ ٧٩٦، شرح المفصل: ٣/ ٧٧، المساعد : ٢/ ٤٧٠، شرح التسهيل: ١/ ١٧٧.
٥٢. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز المؤلف، لابن عطية الأندلسي، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط ١، لبنان، ١٤١٣هـ
٥٣. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ
٥٤. مختصر في شواذ القرآن، الحسين بن أحمد بن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، لا ط، لا ت.
٥٥. مرجع الضمير في القرآن الكريم، مواضعه، أحكامه، وأثره في المعنى والأسلوب، لمحمد حسين صبرة، دار الهاني للطباعة، ١٩٩٢م.
٥٦. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، ت: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة) ط: ١ (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ)
٥٧. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (المتوفى: ٤٣٧هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن،مؤسسة الرسالة،بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ
٥٨. معانى القرآن للأخفش،ت: د هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١١ هـ
٥٩. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨ هـ
٦٠. معاني القرآن، للفراء، ت: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط ١

٦١. المعجم الوسيط، (مجمع اللغة العربية بالقاهرة) إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، دار الدعوة.
٦٢. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ
٦٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، ت د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م
٦٤. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر، الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠ هـ.
٦٥. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، ت د. محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: الأولى.
٦٦. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ت: د كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م
٦٧. المقتضب، لأبي العباس المبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت.
٦٨. النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي – الدلالي، د محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق، ط١، ١٤٢٠ هـ.
٦٩. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره ، وأحكامه ، وجمل من فنون علومه ، لمكي بن أبي طالب ، المحقق : مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة ، بإشراف د الشاهد البوشيخي ، الناشر : مجموعة بحوث الكتاب والسنة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة الشارقة ، ط١ ١٤٢٩ هـ
٧٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

(رسائل علمية)

٧١. العلة الصرفية وموقعها من الدرس اللغوي الحديث «رسالة دكتوراه» عبد الكريم محمود القيسي، كلية الآداب، جامعة بغداد ٢٠٠٠م.

(المصادر المخطوطة)

٧٢. تحقيق النصف الأول من كتاب المجيد في إعراب القرآن المجيد، لإبراهيم بن محمد السفاقسي (المتوفى ٧٤٢ هـ)، دكتوراه، إعداد: عبد العزيز احمد محمد إسماعيل، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٣٩٨ هـ.

(الدوريات والحوليات)

٧٣. أثر الفقه وأصوله في الدرس النحوي، د. شوقي نذير، بحث منشور بشبكة المعلومات الدولية، سبتمبر ٢٠١١ م.